
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي

د/ ابراهيم القادري بوتشيش
جامعة مولاي إسماعيل بمكناس - المغرب

عند تناول موضوع الحرف في تاريخ المغرب الوسيط، يصطدم الباحث بندرة المعلومات الواردة في الحوليات التاريخية التي لم تول هذا القطاع ما يستحق من الاهتمام، رغم أنه شكل قطاعا أساسيا في الخارطة الاقتصادية والتنموية لمغرب العصر الوسيط. فمعظم المؤرخين أحجموا عن ذكر الحرفيين واعتبروهم من "حثالة" المجتمع التي تصنف في خانة الجهل والتفكير الساذج والقدرات العقلية المحدودة(1)، وبالتالي لم يكن لها أي وزن سياسي أو اجتماعي يفرض نحتها في ذاكرة التاريخ. وقد تكون كراهية هذه الفئة الاجتماعية وموقفها المتشنج من السلطة التي نهجت سياسة جبائية متعسفة كما سيتبين من خلال البحث ما جعل المؤرخ يقف هذا الموقف السلبي تجاهها.

وما على الباحث الذي يتوخى انصاف هذه الفئة الاجتماعية والكشف عن "ابداعاتها" الحرفية سوى الرجوع الى مصادر أخرى تتجاوز دائرة التهميش التي فرضتها عليهم الحوليات التاريخية مثل كتب الرحالة والجغرافيين وكتب الطبقات والتراجم والنوازل الفقهية والأمثال الشعبية والدواوين الشعرية التي تتضمن شذرات متناثرة، ولكنها في غاية الأهمية لقدرتها في اختراق أسوار التاريخ المغيب وملئ البياضات التي تركتها أقلام المؤرخين، مع امكانية استثمار ما صدر بكيفية عفوية من كتابات المؤرخين أنفسهم.

أولا: "الصنعة" في المخيال المغربي الوسيط:

لعل أول تساؤل يراود الباحث بخصوص المجال الذي يهمنا في هذه الدراسة هو: كيف كان المغاربة ينظرون الى الحرفة أو "الصنعة" اليدوية خلال العصر الوسيط عامة والعصر المرابطي بصفة خاصة؟

ذكر المقري(2) أن ((الجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة)). لكن يجب أن لا يفهم من كلام هذا المؤرخ أن المجتمع نظر إلى الحرف الصناعية نظرة احتقار وازدراء،

وكأنها "حل" لمستقبل عيش الفئات غير المثقفة، بل على العكس، حثت أمثال العامة على السعي والكدح كمنهج حياتي يكسب الانسان به كرامته، بينما ذمت الكسل والبطالة[3]، وبلغ من تبجيل المجتمع للحرف ما جعل النخبة المثقفة نفسها تعتبر الصنعة ((أول ما ينبغي للإنسان أن يتعلمه بعد معرفته بدينه))[4]. ولم يفت أحد شعراء الحقبة المرابطية التنويه بأهمية الصنائع والحرف، واعتبارها مصدرا دائما للكسب والرزق[5]. لذلك لا غرابة أن يحث أهل السوس ((نساءهم وصبيانهم التحرف والتكسب))[6]. بل إن بعض الفقهاء التقاة آثروا الابتعاد عن السلطة والأكل من كد أيديهم وعملهم[7]. وليس من الغريب في سياق هذا الاتجاه أيضا أن تشترط النساء في عقود نكاحهن ألا يمنعهن أزواجهن من الاستمرار في ممارسة صنائعهن[8] لمغالبة الدهر وتحسبا لمفاجئات الزمن. بل ان الحرفة وصلت الى مستوى "المقدس" في المخيال الاجتماعي لدرجة أن بعض الأولياء رغم زهدهم وخشونة حياتهم لم يتخلوا عن ممارسة بعض الحرف واعتبار هذه الممارسة نوعا من طقوس العبادة والتقرب الى الله ورمزا للتواضع والزهد[9].

ومن انصاف الحقيقة القول أن الدولة المرابطية نفسها سعت الى توفير مناخ ملائم للصناع والحرفيين بفضل ما قامت به من جهد وسعي حثيث لإقرار الأمن، وهو الشرط الأساسي في عالم الحرف. كما لم تأل جهدا في تشجيع مجال البناء والهندسة والتعمير واستقدام الخبراء الذين ساهموا في تطوير حركة البناء من أمثال يحي العتاد وصخر بن مسعود وأبو عبد الله محمد الخولاني وغيرهم[10]. ويعزى ذلك الى حاجاتها الى الصناعات الحربية والمعمارية بعد أن غزتها مدنيّة الأندلس، وكل ذلك زاد من تلميع صورة الحرف والحرفيين في مخيال المجتمع المغربي.

ومما زاد من تألق مجال الحرف اليدوية بالمغرب والأندلس في عقلية المجتمع خلال عصر المرابطين، المكانة والقدرة الابداعية التي اشتهر بها صناع العدوتين معا. فأهل الأندلس كما وصفهم الجغرافي ابن غالب ((صينيون في اتقان الصنائع العملية وإحكام المهن))[11]، كما أن لأهل فاس حسب ما يذكره العمري ((اليد الطولى في صناعة المخروطات من الخشب والنحاس))[12]. وقد أثبتت الأبحاث الأثرية جهد الصانع المغربي المشتغل في المناجم، إذ تمكن من الوصول إلى عمق 74,5م من مركز المعادن[13].

يتضح من حصاد ما سبق أن "الصنعة" احتلت مكانة محترمة في عقلية المجتمع المغربي، وأن الدولة نفسها اعتبرت الصنائع جزءا من مشاريعها الخاصة "بالسوق الأعظم" حسب التعبير الخلدوني.

ثانيا : أصناف الأنشطة الحرفية :

لا شك أن بناء مدينة مراكش وحاجة الدولة الى الصناعات الحرفية من جهة، والصناعات الترفية خاصة بعد دخول المرابطين الى الأندلس من جهة أخرى، جلب العديد من الحرفيين من مختلف المناطق المغربية، وصناع أغمات على الخصوص[14]. وقد وجد هؤلاء منافذ عديدة بفضل هذا المشاريع العمرانية الذي اضطلع به المرابطون. وهنا تصدق مقولة ابن خلدون[15] في الربط بين الصنائع واستبحار العمران.

وتشير المصادر إلى تنوع أنشطة الحرفيين في هذه الحقبة. فقد تعرض ابن الزيات في ترجمة احد الأولياء الى ذكر صنعتي الحدادة[16] والخياطة[17]. في حين أشاد ياقوت الحموي بحرفة دباغة الجلود لدى حرفيي اغمات[18]. ويستطيع الباحث استنادا على مصادر أخرى تصنيف صنائع أخرى مثل الحياكة[19]، والخرازة[20]، والنجارة[21]، والصيقلة[22]، وصناعة أغمدة السيوف والسكاكين[23]، والصياغة[24] والحلاجة[25]، وصناعة الأثواب التي اشتهر بها سكان وجدة[25 مكرر]، وصناعة قصب السكر والرق اللمطية التي كانت سائدة في جنوب المغرب[25 مث]، فضلا عن صناعة اللباد والسجاج والأقراق والقوادم وصباغة الثياب، وغير ذلك من الحرف التي ذكرها كل من ابن عبدون والسقطي بكثير من التفصيل[26]، وكلها تدخل في ما يسميه ابن خلدون[27] بـ "المعاش الضروري".

ولم تستثن المرأة من دائرة الحرف حيث عرفت صناعة النسيج والغزل انتشارا كبيرا في أوساط النساء على الخصوص: ولا غرو فقد عبّر الجغرافيون[28] عن اعجابهم الشديد بمهارة المرأة في منطقة سوس، فأكدوا أن ((لنسائها يد في غزل الصوف يعمل منه كل عجيب حسن بديع))، وتقدم بنات المعتمد بن عباد في منفاهن بأغمات نموذجا على شيوع هذه الحرفة لدى النساء[29]. كما ساهمت بعض ربات البيوت في تربية دود الحرير[29 مكرر].

وفي قطاع البناء والتجهيز، لعب البناؤون دورا أساسيا في بناء العاصمة مراكش[30] بما حوته من مساجد وحصون[31]، كما ساهموا في بناء مدن وقلاع آخرى في مختلف نواحي المغرب والأندلس. وهذا ما جعل الونشريسي يتعرض في نوازله ((لصنعة الجص والآجر)). وجرت العادة أن يتجمع البناؤون في "الموقف" وهو المكان المخصص لتجمعهم انتظارا للراغبين في استئجارهم للعمل[32]. وكان البناؤون يبدؤون العمل من بزوغ الشمس إلى نصف المدة الزمنية بين العصر والمغرب[33]، وإذا أخطأوا في البناء ألزموا بهدم ما بنوه وتعويض قيمة ما أتلفوه من جير وغيره من مواد البناء[34].

يتضح مما سبق أن الأنشطة الحرفية بالمغرب المرابطي كانت تتسم بالتنوع في جميع القطاعات، وأن حاجة الدولة الى الترف زاد من تفعيلها. فما هي الظروف التي كانت تؤطر الفعالية الحرفية ؟

ثالثا : أوضاع الحرفيين:

يستشف من بعض النصوص أن وضعية الحرفيين كانت أحسن حالا في المرحلة الأولى من الحكم المرابطي بفضل الأمن الذي عم المغرب الأقصى، وحاجة الدولة إلى الصناعات الحربية. لكن ذلك لا يعني أنهم لاقوا التشجيع والحماية من طرف الأمراء المرابطين كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين[35]. وحسبنا أن نوازل الفترة لم تبخل عن ذكر المضايقات التي تعرضوا لها من قبل المحتسب[36]، حتى أن بعض الحرفيين أظهروا لصاحب الأحكام ((عقدا بأذاه لهم وإضراره بهم وتسلطه عليهم))[37].

ومن البديهي أن تزداد وضعيتهم سوءا خلال المرحلة الثانية من الحكم المرابطي، فالأمير علي بن يوسف في السنوات الأخيرة من حكمه ((أهمل الرعية غاية الاهمال))[38]، لذلك بات طبيعيا أن ينحط مستواهم المعيشي ويخيم الفقر عليهم حتى أصبح الحصول على ((وثائق العدم)) من الأمور المألوفة في تلك الفترة، وهو ما جعل المحتسب ابن عبدون يسعى الى تقنينها ويطالب بأن لا تسلم الا لمن يستحقها[39].

مع ذلك من الإنصاف القول إن السلطة المرابطية خصصت لأصحاب الصنعة الواحدة حيا خاصا[40]، فضلا عن "أمين" جعلته على رأس كل حرفة حددت مهمته في السهر على مصلحة الحرفيين، والحسم في الخلافات الواقعة بينهم[41]. وكان يتم تعيينه من قبل القاضي أو المحتسب. وتجلت مهمته في حل المشاكل الطارئة بين الحرفيين واكتشاف من تسول له نفسه القيام بعمليات الغش والتدليس في الصنائع[42]. بيد ان مثل هذه التنظيمات لا تعني وجود النقابات بمفهومها المعاصر لأنها لم تكن قائمة على تكتل مطلبي أو حقوقي[43].

ورغم أن الحرفيين عاشوا تحت رحمة أرباب المهن المالكين لوسائل الإنتاج من أرحاء ومعادن ومعاصر، فإنهم لم يتعرضوا لاستغلال بشع بحكم الوضع الطبقي لرب المصنع، إذ ظل الطرفان معا يتعرضان لجشع السلطة التي أثقلتهم بالضرائب. لذلك غالبا ما ظلت العلاقة بين رب الحرفة والأجير علاقة تعاضد وتماسك أكثر مما هي علاقة استغلال، باستثناء بعض الحالات[44].

وجرت العادة احيانا أن يمضي الجانبان عقدا يذكر فيه العمل الذي يقوم به المستأجر لصالح رب الصنعة، والآلة التي يستخدمها ، مع الواجب الذي يؤديه له . وفيه يتعهد بالاجتهاد فيما تولاه، وأداء الأمانة، وإن مرض المتعلم لم تنفسخ إجارته إلا إذا كانا قد اتفقا على ذلك في العقد[45].

وعلى العموم، كان هناك ثلاثة أنواع من الحرفيين: الحرفي الخاص الذي يعمل بمفرده ويقدم انتاجه للسوق، وغالبا ما تكون آلة الصناعة في ملكيته أو يقوم بتأجيرها لشخص آخر[46]. وهناك الحرفي المشترك الذي يجلس للعمل ويخدم كل من يقدم اليه حاجته[47]؛ بالإضافة الى الصانع المتجول مثل صانع الأواني والأطباق والسكاكين الخ، وعادة ما يتنقل هذا الصانع من مكان لآخر حسب العرض والطلب[48].

واعتمادا على نوازل الفترة المرابطية أمكن لأحد الباحثين[49] حصر ثلاثة أنواع من كراء الآلة التي كان يحتاج اليها أحيانا الصانع أو الحرفي: الأول أن يكون الأجر معلوما والأجل معلوما كذلك. والثاني أن يفرض رب الآلة على الحرفي مبلغا معينا من المال على كل قطعة تنسج أو كمية تعصر أو تطحن. أما النوع الثالث فيتمثل في أن تكون أجرة الكراء تتناسب مع نصف المدخول أو ثلثه أو ربعه.

وكان الحرفي " المتعلم " يبدأ في تعلم الصنعة منذ الصغر . فأبو العباس السبتي أخذته أمه وهو لا يزال صبيا إلى معلم الحياكة لتعليمه الحرفة ، وذلك في السنين الأخيرة من العصر المرابطي[50]. كما شهد السقطي[51] بأم عينه الأطفال الصغار وهم يشتغلون في الأراحي. وكان أطفال مكناسة يتعلمون الحياكة داخل منازلهم[52].

ويلاحظ من خلال كتب السير والتراجم ظاهرة توريث الحرفة من الآباء للأبناء ونسوق بعض النماذج التي أفادتنا بها المادة المصدرية في هذا الصدد ، فمحمد بن سيدراي (ت538هـ) ورث عن أبيه حرفة الوراقة[53]. كما ورث الشاعر الرصافي عن أبيه صناعة الرفو التي كان قد دربه عليها إبان حياته[54]. وقد عكست أمثال العامة هذه الظاهرة ، فحضّت على التمسك بحرفة الآباء ولو كانت متواضعة[55]. لذلك لا عجب أن سمي بعض الأشخاص بأسماء الحرف التي زاولوها أو مارسها آباؤهم. فمحمد بن ابراهيم بن خيرة (ت564هـ) ((عرف بابن المواعيني حرفة أبيه))[56]. كما ورد في ترجمة عتيق بن محمد بن علي الغساني الجنان أنها ((حرفته التي كان يتلبس بها ويتعيش منها))[57]. بينما سمي أحدهم بأبي جعدون الحناوي لأنه ((كان ينخل الحناء بالأجرة))[58].

ويبدو أن أجور الحرفيين لم تكن كافية لسد نفقات لزوميات المعيشة، لذلك اضطروا إلى الغش والتماطل في إنجاز ما وعدوا بصناعته[59]، أو الجمع بين مهنتين[60] بل ثمة من الحرفيين من مارسوا أكثر من حرفتين لتعويض قلة المدخول[61]. ومما ينهض دليلا على وضعيتهم المزرية أن بعضهم عجز عن كراء الحوانيت لمزاولة حرفهم، مما اضطر البعض إلى ممارسة صنائعهم داخل المنازل[62].

وازدادت وضعية الحرفيين سوءا في المرحلة الأخيرة من العصر المرابطي حيث لم تتح لهم الاضطرابات السياسية والفتن التي ذرت بقرنها في المغرب والأندلس ظروف السلم الملائمة للإنتاج. وهو ما يؤكد مقولة ابن خلدون[63] التي تربط بين ضعف أحوال المصر ودخوله مرحلة الهرم، وانتقاص عمرانه. وانعكس ذلك على الأعراف الخاصة بالحرفيين، فأصبح الصانع المشترك الذي نصب نفسه لخدمة الناس يجبر على ضمان ما تلف من السلع[64]. لكن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي، فطن إلى أهمية هذا القطاع البشري المنتج، فأمر بالحفاظ على أرواحهم أثناء فتحه مراكش[65].

بقيت الاشارة - ونحن بصدد معالجة أوضاع الحرفيين - الى ذكر الاستغلال الجبائي الذي تعرضوا له دون رحمة.

لقد بات بديهيا أن يتعرض الصناع لابتزاز ضرائبي في ظل دولة بنت اقتصادها على الضرائب والموارد الحربية، وهو ما سبق أن أسميناه بنمط "اقتصاد المغازي" فما هي أنواع الضرائب التي فرضت على الرعية بما فيهم الحرفيون ؟

ذكر ابن أبي زرع[66] أن المرابطين لم يفرضوا أي ضريبة حاشا الزكاة والعشر. غير أن هذا المؤرخ ابتعد عن جادة الصواب بتعميمه لهذا الحكم؛ وحسبنا أنه ذكر في موضع آخر ما يكشف أن حكمه هذا لا ينطبق إلا على عهد يوسف بن تاشفين[67] الذي تجمع معظم الروايات أنه لم يفرض سوى الضرائب الشرعية مما ((أوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكوات والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس الغنائم))[68]. وانساق وراء هذا الحكم معظم الدارسين المحدثين[69].

ويخيل إلينا أن العمل الجهادي ليوسف بن تاشفين أعمى المؤرخين، فخلطوا بين إلغائه بعض المغارم الجائرة التي سادت في عصر الطوائف والمرحلة الزناتية، وما قام به من محاولات لإرجاع تلك المغارم نفسها، وإن لم تكن بالحجم نفسه الذي ساد سابقا، فرغم ما وصف به من ورع وتقوى، ثمة نصوص تؤكد أنه فرض مكوسا جديدة غير شرعية[70]، وما محاولته إجبار الرعية على أداء ضريبة المعونة إلا دليل على ما نذهب إليه[71].

وعلى كل حال، فإن هذه المحاولة كانت من قبيل الابتزاز الاقتصادي لأن بيت المال لم يعرف آنذاك أي عجز[72] بفضل استمرار تدفق الغنائم والجزية حين كانت الدولة لا تزال في عنفوان انطلاقتها، الشيء الذي جعل السياسة الضرائبية التي سلكها يوسف ابن تاشفين تجاه العامة تبدو معتدلة وغير مجحفة مقارنة مع عهد ابنه علي.

ففي عهد هذا الأمير، اشتطت السلطة في فرض أصناف من الضرائب على الصناع وصغار التجار. وقد ربط ابن خلدون[73] بين قلة المجابي في المرحلة الأخيرة من عمر الدول وحاجة الحاكم إلى الزيادة في الضرائب لتحقيق التوازن ومستلزمات الملك من أبهة وترف وإنفاق على الجند.

ويخيل إلينا أن الرؤية انبثقت من التجربة المرابطية نفسها، إذ أن الدولة بدأت منذ العقد الثاني من القرن السادس الهجري تقل مداخيلها من غنائم وخراج وجزية، في الوقت الذي وصلت فيه إلى مرحلة البذخ والترف، لذلك احتاجت إلى المزيد من المداخيل، فلم تجد وسيلة لتنفيذ خطتها سوى إثقال الرعية بالضرائب والمكوس، فضلا عما دهمها في هذه المرحلة من أخطار داخلية وخارجية. ولم تعد الحروب مربحة كما كانت من قبل، بل أصبحت دفاعية تستلزم الأموال[74]، وهو ما جعل المرابطين يتفننون في ابتكار كل الوسائل لامتصاص الضرائب من عامة المدن والبوادي على السواء، حتى أن هؤلاء صاروا يسمونها "حق السلطان"[75]. وللعبارة مغزى ودلالة تعكس أنها كانت تذهب لحساب الأمراء.

أما داخل الأسواق ، فقد تعرض الحرفيون لأبشع أشكال الاستغلال الجبائي إذ فرض على جميع الصنائع والسلع المعروضة للبيع صغيرة كانت أم كبيرة ضريبة القبالة [76]. وفي هذا الصدد يقول الحميري[77] عن صناع مراكش: ((وكانت أكثر الصنائع بمراكش متقبلة عليها حال لازم سوق الدخان والصابون وغيرهما. وكانت القبالة على كل شيء يباع . فلما صار الأمر للموحدين، قطعوا تلك القبالات وأراحوا منها)).

أما ضريبة المعونة فهي غنية عن البيان، وقد حاول يوسف بن تاشفين إجبار العامة وضمنهم الصناع والحرفيون على أدائها ، غير أن أحد الفقهاء تجرأ على معارضته، وكتب له رسالته الشهيرة التي طلب منه فيها أن يقسم في الجامع بحضرة أهل العلم بأن ليس له درهم واحد في بيت المال ، فلم تجب هذه الضريبة في تلك السنة[78]، لكنها أقرت في عهد ابنه علي[79]. كما فرضت ضرائب على دواب النقل، بل حتى على أضحية العيد[80].

ومن المكوس الغريبة التي فرضت كذلك على الرعية بما فيهم المشتغلون في الصنائع ما يمكن تسميته بضريبة المرور على الأنهار. فحينما أراد ابن تومرت وأصحابه المرور عبر نهر أم

الربيع، طلب منهم أداء ضريبة تدعى المكري وهي تفرض عادة على كل رأس، ويترك تقديرها حسب اجتهادات الجباة[81] ولا شك أن الحرفيين كانوا يخضعون لها ابان نقل سلعهم للبيع في الأسواق.

وبديهي أن تمعن السلطة المرابطية إبان هذه الفترات الحرجة التي صاحبت مرحلة انهيارها في فرض المزيد من الضرائب لملئ خزائنها الفارغة، وهذا ما يفسر قول ابن عذاري[82] ((وقلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين)).

ولا شك أن تعدد الضرائب أثر سلبيا على الطاقة الانتاجية للحرفيين، وساهم في تعطيل مشاريعهم، ومن ثم تبرز العلاقة بين تدهور وضعية الحرفيين ومرحلة الهرم التي تصيب الدولة فتضطر معها الى الإجحاف في الجبايات.

قصارى القول أن المجال الحرفي بالمغرب خلال عصر المرابطين عرف مكانة متميزة كما تعكس ذلك عقلية المجتمع التي عبرت عن تبجيلها للحرف، فضلا عن تنوع الأنشطة الحرفية وثرائها. ولكن النشاط الحرفي ظل مرتبطا بالقطاع المحلي وانحصر هدفه في اشباع الحاجات الذاتية وليس توجيه الانتاج للسوق الخارجية. وكان بالإمكان أن يحقق المغرب ذلك لو أن المرابطين سلكوا سياسة جبائية معتدلة تجاه الحرفيين.

- **ملحق رقم 1 : نموذج عقد استئجار صانع لنسج الكتان**

(استأجر فلان النساج لنسج الكتان أو القطن أو الحرير في طرازه على آلته لحاضرته مدينة كذا بسوق كذا بحومة مسجد كذا لمدة كذا أولها شهر كذا وكذا دفع المستأجر منها كذا وقبضها الأجير ويدفع إليه باقيها عند انقضاء كذا إجارة صحيحة، عرفا قدرها وتواصفا العمل صفة تحققاها وعرفا مبلغها ومنتهاها لكونهما من أهل البصر بها. وشرع الأجير في العمل لأول مرة الاستئجار، وعليه الاجتهاد فيما تولاه من ذلك وبذل النصيحة وأداء الأمانة في سر أمره وجهره بأبلغ طاقته وأقصى مجهوده بلا شرط ولا منتوية ولا خيار على سنة المسلمين في استئجارهم الجائز بينهم ومرجع دركهم...).

المصدر: الجزيري: م. س. ص 122- 124.

- **ملحق رقم 2 : مكانة الحرف في عقلية المجتمع**

فأول ما ينبغي للإنسان أن يتعلمه بعد معرفته بدينه صنعة تكون عنده، فإنه قد قيل لا حرز كالطلعة ولا كنز كالصنعة. وإذا لم يكن للإنسان فائدة من علم أو أدب فلا فرق بينه

وبين العامة. وإذا كان من العامة ولم تكن عنده فائدة من صنعة يلجأ إليه في بعض الخاصة فلا فرق بينه وبين الحيوان الذي لا ينطق[83].

- ملحق رقم 3: أهمية اكتساب الصنعة حتى بالنسبة للأمراء

وحكى بعض المعتنين بأخبارهم - يقصد بني عباد - أن فخر الدولة بن المعتمد على الله مرّ يوما في بعض شوارع مدينة إشبيلية، فطمحت عينه إلى روشن فرأى وجها حسنا فتعلق قلبه به، ولم يمكنه الوصول فخامره الهوى ومرض من ذلك. فاتصل خبره بأبيه فسأل عن المرأة فقيل إنها ابنة رجل خباز، فأمر الوزير أن ينفذ إلى أبيها ويخطبها منه، فأرسل إليه الوزير فعلم ما يراد به. فامتنع من الوصول إليه وقال: هو أحق بالوصول إلي في هذه الحالة فأعلم بذلك فقال: تصل إليه وتخطبها، فلما وصل إليه وخطبها قال الخباز للوزير: أله صنعة؟ فقال الوزير: ابن المعتمد يطلب منه صنعة وهو سلطان الأندلس؟ فقال له: أمها طالق إن زوجتها إلا من له صناعة يستر حاله وحالها بها إن احتاج إليها. فأعلم الوزير المعتمد فقال: هذا رجل غافل فأمر بإحضار الصناعة إلى القصر وعلّم فخر الدولة الصاغة وحذق فيها، فلما جرى عليهم ما جرى دخل حوانيت الصاغة وصاغ بالأجرة. ج

المصدر: النويري: نهاية الأرب، ج ج 23، ص 464.

الهوامش:

---

(1) ابن بلكين: كتاب التبيان، تحقيق بروفنسال، القاهرة 1955 دار المعارف، ص15.

(2) نفح الطيب. تحقيق احسان عباس، بيروت 1966، ج3، ص106.

(3) ابن عاصم: أمثال العامة وحكمها في الأندلس من كتاب "حدائق الأزاهر" لابن عاصم الأندلسي الغرناطي، مجلة التراث الشعبي. صيف 1988، مثل رقم 172 وتقول فيه العامة: "الجلوس بلا شغل يحمق"، وأنظر كذلك الزجالي: ري الأوام. تحقيق د. بنشريفة، فاس 1975، ج1، ص 266، مثل رقم 1719: "غبار العمل، أخير من زعفران العطلة". وقالوا: "أخدم باطل ولا تجلس عاطل"، مثل رقم 220 من نفس المرجع.

(4) الإشبيلي: "كتاب التيسير في صناعة التسفير"، نشره عبد الله كنون، مدريد، مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية، المجلدان 7و8، سنة 1959 -1960، ص 41.

(5) هو الشاعر أبو بكر البكي (ت 560هـ)، وقد قال في شأن الحرف والصنائع:

قالوا الكتابة أعلى خطة رفعت قلت الحجامة أعلى عند أقوام

لا تحسبوا المجد في طرس ولا قلم المجد في صوفة أو مبضع دام

أنظر الأصفهاني: خريدة القصر وجريدة العصر. تحقيق الدسوقي وعبد العظيم. القاهرة 1964، ق4، ج2 ، ص669.

(6) البكري: المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. نشره دي سلان، الجزائر 1911، ص 163.

(7) أنظر ما ذكره ابن القاضي عن الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن صقر الأنصاري الذي اشتغل بالوراقة: جذوة الاقتباس. الرباط 1973، ق 2، ص 409.

(8) الونشريسي: كتاب المعيار، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية بالمغرب. بيروت دار الغرب الاسلامي 1981، ج6، ص 212.

(9) يسرد ابن الزيات عددا من نماذج الزهاد الذين كانوا يمارسون الحرف، أنظر: كتاب التشوف، تحقيق أحمد التوفيق، البيضاء 1985 منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، ص 257- 268- 294- 295- 319- 330- 414. وانظر الجدول الذي أدرجناه في كتابنا: المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع- الذهنيات- الأولياء. بيروت 1993، دار الطليعة، ص 134، وفيه أحصينا تسعة من المتصوفة الذين كانوا حرفيين.

(10) ابن أبي زرع: روض القرطاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1973، ص 35- 36.

(11) ابن غالب: فرحة الأنفس من تاريخ الأندلس، القاهرة، مجلة معهد المخطوطات العربية 1955، ص 282 - ياقوت الحموي: معجم البلدان. نشر دار الكتاب العربي، ج1، ص 264 - المقري: م.س. ج3، ص151.

(12) كتاب مسالك الأبصار (القسم المخطوط)، ورقة 105 - وانظر كذلك وصف ياقوت الحموي لإتقان صناع أغمات دباغة الجلود: م.س. ج1، ص 225 .

(13) العجلاوي: من أودغشت إلى مراكش. بحث نشر ضمن ندوة "مراكش من التأسيس الى أواخر عصر الموحدين. طبعة المحمدية - فضالة، 1989 (نشر مركز الدراسات والأبحاث بمراكش)، ص 100.

(14) Deverdun: Marrakech dés origines à 1912, T1, Rabat 1959 , p: 134 .

(15) المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، طبعة 1952، مطبعة لجنة البيان العربي، ج3، ص 924- 925.

(16) ابن الزيات: م. س. ص 197 - ابن الخطيب: الإحاطة، م. س. ج1، ص 414.

(17) نفسه، ص 316.

(18) معجم البلدان، ج1 ص 225.

(19) مؤلف مجهول: "مناقب الشيخ أبي العباس السبتي"، (مخطوط) ورقة 98 ظهر.

(20) ابن القاضي: م.س، ق1، ص 102.

(21) الرصافي: ديوان الرصافي، تحقيق إحسان عباس، بيروت 1960، ص 45.

(22) ابن عبد الملك: الذيل والتكملة. تحقيق احسان عباس، بيروت (دون تاريخ)، السفر5، ق1، ص 229.

(23) السلفي: أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السلفي. تحقيق احسان عباس، بيروت 1963، دار الثقافة، ص 21.

(24) المراكشي: م.س. ص 237.

(25) ابن الزيات: م.س. ص 331.

(25 مكرر) مجهول: كتاب الاستبصار، تحقيق سعد زغلول، البيضاء 1985، دار النشر المغربية، ص 177.

(25 مث) عن الأولى انظر: العمري: مسالك الأبصار (مخطوط)، ورقة 107 ظهر. وعن الثانية انظر: ابو حامد الغرناطي: كتاب تحفة الألباب، ص 43.

(26) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة. نشرها بروفنسال ضمن مطبوعات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955، ص 48 وما بعدها - السقطي: رسالة في آداب الحسبة. نشرها بروفنسال. باريس 1931، ص 62 وما بعدها.

(27) المقدمة، ج3، ص 924.

(28) الادريسي: وصف افريقيا الشمالية والصحراوية. قطعة منتقاة من كتاب نزهة المشتاق - نشره هنري بيريس - الجزائر 1957 ص 62 - القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت 1960، دار صادر، ص 42 - ياقوت الحموي: م.س. ج3، ص 192.

(29) ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت (دون تاريخ) دار صادر ج5، ص 35.

(29 مكرر) ابن الحاج: نوازل ابن الحاج (مخطوط)، ص 106.

(30) ابن عذاري: البيان المغرب. تحقيق بروفنسال وكولان، بيروت 1980، ج4، ص 20 - ابن أبي زرع: م.س. ص 138.

(31) المتيجي: "رسالة في تحقيق اتجاه قبلة الصلاة" (مخطوط)، ورقة 35 وجه.

(32) مؤلف مجهول: مناقب... م.س. ورقة 156ظهر.

(33) السقطي: م.س، ص 65.

(34) مؤلف مجهول: "كتاب في الفقه" (مخطوط)، ص 161.

(35) دندش: دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا، بيروت، دار الغرب الاسلامي 1988، ص 147
- حمدي عبد المنعم حسين: تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين: دولة علي بن يوسف المرابطي. الاسكندرية 1986، مؤسسة شباب الجامعة، ص 339.

(36) أنظر مظاهر التشدد التي أبداها كل من ابن عبدون والسقطي في رسائلهما عن الحسبة تجاه الصناع.

(37) ابن سهل: "نوازل ابن سهل"، (مخطوط)، ص 22.

(38) المراكشي: م.س. ص 261.

(39) ابن عبدون: م.س. ص 13.

(40) نفسه، ص 43.

(41) نفسه، ص 24- 53.

(42) أنظر رسالة ابن عبدون والسقطي اللذان يذكران نماذج متعددة من عمليات الغش والتدليس.

(43) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي، دار الشروق. بيروت 1983، ص 217.

(44) ذكر السقطي أنه إذا اكتشف المحتسب غشا في سلعة أرباب الصنائع، فإن هؤلاء يزعمون أنها من فعل مستخدميهم، أنظر: م.س. ص 62.

(45) الجزيري: المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود (مخطوط) (انظر الملحق رقم 1).

(46) المعيار: ج5، ص 22- ج10- ص 66.

(47) عز الدين أحمد موسى: م.س. ص 215.

(48) أنظر بعض الأمثلة في التشوف.

(49) عز الدين أحمد موسى: م.س. ص 214.

(50) ابن المؤقت المراكشي: تعطير الأنفاس في التعريف بالشيخ أبي العباس، طبعة حجرية (دون تاريخ)، ص 10.

(51) رسالة في الحسبة، ص 22.

(52) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 188.

(53) ابن عبد الملك: م.س. ج6، ص 219 - ابن الأبار: التكملة ، م.س. ج2، ص 481.

(54) إحسان عباس: "مقدمة" تحقيق ديوان الرصافي، م.س. ص 9.

(55) قالوا: "صنعة ولدك ولو كان حشاش" - أنظر: الزجالي: م.س. ج1، ص 248، رقم 1582.

(56) ابن عبد الملك: م.س. تحقيق احسان عباس، بيروت 1973، السفر6، ص 91.

(57) ابن عبد الملك: م.س، السفر 5، ق1، ص 130. وانظر ما ذكره السلفي حول اسم ابن العنان الأندلسي من أنه منسوب إلى عمل الأعنة، وأن ابن الرسان منسوب إلى عمل الأرسان: أخبار وتراجم أندلسية، ص 120.

(58) ابن عربي: رسالة القدس، نشرة آسين بلاثيوس، مدريد / غرناطة، 1939، ص 44.

(59) السقطي: م.س. ص 62.

(60) ابن عبد الملك:م.س. ج5، ص 221.

(61) ابن عبد الملك: م.س، تحقيق محمد بنشريفة ، الرباط 1984، السفر8، ق 2، ص 372، ترجمة مروان بن عبد الملك بن سمحون اللواتي.

(62) مؤلف مجهول: الاستبصار، م.س. ص 188.

(63) المقدمة، ج3، ص 928.

(64) ابن رحال: م.س. ورقة 231 وجه.

(65) النويري: م.س. ج24، ص 298.

(66) الأنيس المطرب: م.س. ص 167.

(67) نفس المصدر والصفحة.

(68) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، تحقيق أحمد المختار العبادي ومحمد الكتاني، البيضاء 1964، دار الكتاب ج3، ص 234 - ابن خلدون: المقدمة ، ج2، ص 671 - ابن القاضي: م.س. ق2، ص 545.

(69) أنظر الجنحاني : السياسة المالية للدولة المرابطية . مجلة المؤرخ العربي ، عدد 13- 1980، ص15 - دندش: م.س. ص 221- 222 - شعيرة: المرابطون: تاريخهم السياسي. القاهرة 1969. ص 82 - سامي النشار: مقدمة كتاب الإشارة في تدبير الإمارة، ص 26 - حركات : المغرب عبر التاريخ. البيضاء 1965 . دار السلمي ،ص ، ج1 ، ص 184- 299 - عباس نصر الله: م.س. ص 179 Laroui: Histoire du Maghreb T.1 , Paris 1975 p: 151 ومن المستشرقين : أشباخ : تاريخ الأندلس على عهد المرابطين والموحدين. ترجمة عبد الله عنان، القاهرة 1958 (ط2)، ص 110. Dozy : L'histoire de l'Islamisme , Leyde 1879 , op , cit p: 361

(70) ابن العربي: دراسة حول رسائل ابن العربي . نشرتها دندش في مجلة المناهل ، عدد 9، سنة 1979. ص 184
- مارمول: افريقيا. ج1، الترجمة العربية، الرباط 1984، ص 329، ويقول: ((ظل يتعاطى للذاته ويستغل شعبه بالضرائب لإرضاء خلاعته)).

(71) ابن خلكان: م.س. ج7، ص 118، ص 45 . وانظر نص الرسالة التي كتبها قاضي المرية إلى يوسف بن تاشفين حول عدم شرعية ضريبة المعونة عند الزياتي: الجواهر المختارة، (مخطوط). ص 66 - اللجائي: مقمع الكفرة (مخطوط)، ص 344- 345. الناصري: م.س. ص 59. وقد نشرها الأستاذ أعراب من مخطوط ((الجواهر المختارة)) في بحثه الموسوم ب: ((من الرسائل المرابطية: رسالتان لم تنشرا بعد))، مجلة دعوة الحق، عدد 245، سنة 1985، ص 34- 35.

(72) ابن القاضي: م.س. ق2، ص 545. ويذكر أنه بعد وفاة يوسف بن تاشفين وجد في بيته 13 ألف ربع من الورق و 45 ألف ربع من الذهب، أنظر الرواية نفسها عند ابن أبي زرع: م.س. ص 137.

(73) المقدمة: ج2، ص 667- 669- 670.

(74) Laroui : op, cit ,.p : 154 .

(75) الزياتي: الجواهر المختارة (مخطوط) ، م، س ، ص 66.

(76) الادريسي: م.س. ص 70.

(77) الروض المعطار، م.س. ص 541.

(78) المقري، م.س، ج3، ص 386.

(79) ابن القطان: نظم الجمان. تحقيق محمود علي مكي. طبعة تطوان، مطبعة المهدية، ص 191.

(80) ابن عبدون: م.س. ص 131.

(81) البيدق: أخبار المهدي بن تومرت. تحقيق بن منصور، الرباط 1973، دار المنصور للطباعة، ص 26.

(82) البيان المغرب - القسم الموحدي. تحقيق مجموعة من الباحثين. الدار البيضاء 1985، بيروت - دار الغرب الاسلامي - الدار البيضاء - دار الثقافة، ص 16.